

الدولة [مقترحا ان يكون العدد ٥ آلاف فقط .
 أما الحاضرون في ندوة حماد والذين لم يتجاوز عددهم ١٥٠ مواطن ، فرغم ولاء غالبيتهم الاجباري للسلطة لم يتمكنوا الا ان يتساءلوا عما يدور في اوساط الشعب وما بهم الجاهير في حياتها اليومية . كانت اهم تساؤلاتهم : كيف علاج الاتحاد النعرة الاقليمية بعد ايلول ، ماذا عمل من اجل تحرير الارض المحتلة ، ولماذا فشل في كسب سكان المدن ونجح في كسب البدو! وهو ما يدل على فشله في كسب من لهم خبرة سياسية ، اما كسب البدو فكان بفعل جهلهم وتفشي العشائرية . »
 [الى الامام ٢٤ آب] . هذا الاخفاق الاقتصادي والسياسي تراقق مع آثار العزلة العربية واستمرار حجب جزء من المساعدات المالية ، وهذا ما شكل ضاغطا باستمرار لتجديد محاولات الانفتاح العربي التي كانت تجد معارضة داخلية من « ابطال » ايلول ١٩٧٠ .

أما على صعيد محاولات التحضير « لاتحاج » مشروع المملكة المتحدة والتي اتخذت شكل تحسين العلاقات مع سكان الضفة الغربية ، فنجد ان الاخفاق كان ملازما لهذه السياسة في ظواهر بارزة متعددة ، تراكمت وتبلورت في الشهور الثلاثة الأخيرة بشكل خاص لتؤكد اخفاق النظام في انجاز العمود الاساسي لسياسته تجاه القضية الفلسطينية .

اولى تلك المحاولات تمثلت في رفع الضريبة ٢٠٪ لكسب ولاء التجار والصناعيين في الضفة الغربية، وتمثلت الأخرى في مد جسور مع بعض الاوساط السياسية لتجديد الولاء وفشلت في تحقيق أي تقدم. وتقول فلسطين الثورة في ٢٨ آب « ان تحركات جديدة لعملاء الملك ورجالاته بهدف التأكيد مجددا على الولاء ، توبلت بالاستنكار والازدراء والاهانة » وكذلك ما اوردهت معاريف الاسرائيلية من أن شخصيات عربية في الضفة الغربية والقطاع قد « اوحى » اليها للتعير عن تأييدها للملك . وعلى صعد اقتصادي آخر وفي الاتجاه نفسه ولكنه يقدم خدمة اضافية لسياسة الدمج الاقتصادي الاسرائيلية ، ذكرت صحيفة « القدس » : « ان اتصالات تجري بين السلطات الصهيونية والمكينة تهدف الى افتتاح غرمن للبنك العربي في كل من نابلس والقدس » [فلسطين الثورة ٨ آب] هذه التحركات الاقتصادية والسياسية يقابلها نشاطات

الاقتصادية والسياسية للتحالف القائم تستوجب الاستقرار في تأدية الوظيفة السياسية للنظام وهذه الوظيفة هي التي تحدد السياسة الاردنية العامة في كل طور من اطوار الصراع .

بعد معارك ايلول اتخذت الاعمدة الرئيسية التالية : تصفية نهائية للوجود العلني للمقاومة ، اعلان مشروع المملكة المتحدة ، الاستعداد للصالح المفرد مع العدو ، الشروع ببرامج الانتماء الاقتصادية التي تشد الاقتصاد الاردني وثيقا الى الحلقات الاقتصادية الامريكية . هذه الاعمدة الرئيسية لا بد لها من ان تكون متداخلة مع الاهداف الامريكية ومستجيبة لمتطلبات المخططات الاسرائيلية. وقد راهنت هذه السياسة على الموقف الاسرائيلي في اعادة جزء من الوطن الفلسطيني تحت الوصاية الاردنية واحلال « سلام » مفرد ، مقابل المبادرة الاردنية بالاعتراف بالكيان الاسرائيلي والتفريط بجزء من الوطن الفلسطيني لكسر طوق الرغص العربي حينئذ . كما راهنت على الموقف الامريكي في استمرار الدعم الاقتصادي والعسكري لمواجهة حركة التحرر الوطني الاردنية والعربية ، وكذلك في المساعدة على اقناع الاسرائيليين بقبول المشروع . وفي الاشهر الثلاثة الأخيرة بدأت الاعمدة الرئيسية لسياسة النظام ترتطم بالتناقضات المتفاقمة بين المصالح والسياسات المتعارضة .

على الصعيد الداخلي الاقتصادي والسياسي يحدد عهد الفاتك في محاولته لدراسة بعض الظواهر الاقتصادية في صحيفة « الدستور » الاردنية (٨/٢٥) يحدد الاسباب الرئيسية للفلاء ويلمس بعضا من اهم جوانب الخلل في البنيان الاقتصادي ومنها : ارباح التداول بالاراضي تشكل ٢٠ ٪ من الدخل القومي ، الانتاج الزراعي متخلف عن زيادة السكان ، الاستيراد هو المنفذ الوحيد لتوسير السلع، ويتساءل بالنتيجة لتأكيده للضرورة الاقتصادية المتفاقمة ، هل ترتبط اسعار البيع بالتكاليف حتى يكون التسعير اجباريا ؟ وهل يلغى قاتون العرض والطلب بامر دفاع « وعلى الصعيد السياسي تحدث جمعه حماد الأمين العام للاتحاد الوطني (حزب السلطة) وهو الاداة السياسية لها لتلك جزء من عزلة النظام من الجماهير ، تحدث عن تزوير الانتخابات ، المكتيبة وضخامة الموظفين ، الفشل في كسب اهل المدن ، التضخم في عدد المنتسبين : ١٤٩ الفا [الانتساب اجباري لموظفي ومستخدمي